العدوان الإيراني الغاشم.. سلوكيات محيرة وحسابات غير واقعية

أكتب هذا المقال على وقع دوي الصواريخ الإيرانية الآثمة التي تضرب أرض البحرين. ففي ظل هذا العدوان الغاشم تمكنت السموم الإيرانية من عقل بعض المثقفين في العالم العربي وساد الخلط بين العواطف القومية – الإسلامية ومنطق السياسة الواقعية (Real-politik) وسياسة القوة (Power Politics) في العلاقات الدولية. سأركز هنا على هذه الجزئية بالذات، فهي –في رأيي– الأكثر إلحاحا اليوم.

حري بالقول: إن السياسة الواقعية التي صاغها بسمارك وطوّرها كيسنجر تعني اتخاذ القرارات بناءً على تقييم هادئ وواقعي بناءً على المصلحة الوطنية وتوازن القوى، بعيداً عن الرومانسيات الحالمة أو الولاءات الدائمة التي لا وجود لها إلا في الخيال الفكري لدى غالبية النخب العربية. أما سياسة القوة والتي هي جوهر النظام الدولي قائم على حقيقة وجود صراع دائم على النفوذ، حيث يسود من يملك الردع الاستراتيجي. وأما السياسة الواقعية فإنها الأداة العملية لممارسة سياسة القوة؛ الأولى منهج مدروس، والثانية قانون الطبيعة الدولية.

ولعل تمهيداً لذلك نسرد في عجالة ما يوضح الأمر استناداً إلى شواهد تاريخية؛ حيث نجد تجليات ذلك بوضوح في صلح الحديبية الذي عقده النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) مع كفار قريش رغم الخلاف العقائدي الجذري، وذلك لم يكن تنازلاً أخلاقيا حاشاه، بل حساباً استراتيجياً دقيقاً للمصلحة الوطنية والذي انتهى لاحقا بفتح مكة سلميا. والفرق واضح بين العقيدة الدينية والمصلحة السياسية. وعلى مر التاريخ الإسلامي نجد محطات مشابهة، منها التحالف الفرنكو–عثماني مع فرنسا الكاثوليكية ضد الإمبراطورية الهابسبورغية، لحفظ توازن القوى في أوروبا وتحقيق مصالح متبادلة، وهذه كلها محطات قدمت فيها المصلحة الوطنية على ما سواها.

مقارنة بهذه السياسة الواقعية الإسلامية الرصينة، نجد النسخة الغربية أكثر نفعية: بسمارك تحالف مع النمسا ثم حاربها في «حرب الأسابيع السبعة» لتوحيد ألمانيا تحت شعار «الدم والحديد»، وكيسنجر حوّل الصين الشيوعية عام 1972 من عدو أيديولوجي إلى ورقة في سياسة القوة ضد السوفييت. وذلك خدمةً للمصالح الأمريكية العليا.

وحتى إيران نفسها مارست في الماضي وتمارس السياسة الواقعية ببراعة وإتقان رغم خطابها الثوري التعبوي. حيث تعاونت سراً مع أمريكا وإسرائيل في «إيران–كونترا» بفتوى من الخميني، وتعاونت مع واشنطن عام 2001 ضد طالبان والآن تتواصل معها رغم عدم اعتراف

بقلم:
محمد العثمان ○

طهران رسمياً بحكومة طالبان حتى الآن، لكنها تتعامل معها كأمر واقع (De facto) لضمان أمن حدودها ومصالحها.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى العراق عام 2003 وما بعده. وأيضاً ولمواجهة العقوبات المفروضة عليها من أمريكا والدول الغربية أقامت تحالفات استراتيجية مع روسيا والصين. فلماذا يُحرم على دول الخليج ممارسة المنطق نفسه؟

ما يثير التساؤل اليوم، ونحن نتعرض لهذا العدوان الإيراني الأثيم، هو أن بعض الأصوات لا تزال تحاول إيجاد مبررات لهذا العدوان مستمدة من المزاعم والدعاوى الإيرانية ولا تراعي مطلقا المصالح الخليجية والعربية وهذا سقوط مروع في الوعي والتفكير الوطني والقومي. فالسيناريو الذي لا تتحدث عنه بعض الأصوات العربية هو ماذا عن انهيار توازن القوى الإقليمي، وتصبح مياه الخليج مسرحاً للقرصنة الإيرانية ويصبح مضيق هرمز عرضة للابتزاز بين الفينة والأخرى، وما يترتب على ذلك من خنق للاقتصاد الخليجي. وانتبه فإن ذلك ما قد يجري في ظل السيناريو الخطير بكل تبعاته ونتائجه الوخيمة على منطقة الخليج العربي بالذات.

ومع كل ذلك نقول: ان السياسة الواقعية تعني الاعتماد على الذات؛ وتتيح المرونة.. والطريق أمام دول الخليج العربي هو في إعادة ترتيب الأوراق بما يحقق حماية دول الخليج والحفاظ على مسيرة التنمية الاقتصادية في بلادنا، بل التنويع الاستراتيجي المدروس: شراكات مع قوى عالمية كبرى من الشرق والغرب حتى يتبلور نظام متعدد الأقطاب.

ختاماً، إن السياسة الواقعية والمصلحة الوطنية لدول الخليج تقتضي الاحتفاظ بكل أوراق الردع السياسية والاقتصادية المتاحة لديها. السياسة هي بحث بعقلانية عما يحقق المصالح الوطنية في إطار سياسات متوازنة؛ وقد يرى البعض أن البراغماتية الاستراتيجية وحدها التي تحمي كيانات الدول.

○ محام بحريني

المدن الذكية المستدامة كاستجابة لعالم غير مستقر

ماذا يحدث عندما تصبح المدينة نفسها هي الهدف؟ وكيف يمكنها الحفاظ على جودة الحياة داخلها في ظل الأزمات؟

في عالم يشهد تحولات جيوسياسية متسارعة، أصبحت المدن اليوم هي الساحة التي تُختبر فيها قدرة الدول على الصمود، ليس فقط عسكرياً، بل اقتصادياً وبيئياً واجتماعياً. فاستمرارية الحياة اليومية، من خدمات أساسية وبنية تحتية، باتت تمثل خط الدفاع الأول في مواجهة الأزمات.

بقلم: د. الشيخة مي بنت عبدالله بن محمد آل خليفة ○

وتشير البيانات العالمية إلى أن ما يقارب نصف سكان العالم يعيشون اليوم في المدن، وهي نسبة مرشحة للارتفاع إلى نحو 68% بحلول عام 2050. كما أن ما يقارب 80%–70% من الأضرار في النزاعات الحديثة تتركز في البيئات الحضرية، بما يشمل البنية التحتية والخدمات الأساسية. وتعكس هذه المؤشرات حقيقة واضحة: مستقبل الصراعات سيمر عبر المدن، لا حولها.

في هذا السياق يبرز مفهوم المدن الذكية المستدامة بوصفه أحد أهم الأطر التي تعيد تعريف كيفية التخطيط الحضري في زمن الأزمات. فهذا النموذج لا يقتصر على توظيف التكنولوجيا أو تحقيق أهداف بيئية، بل يقوم على بناء مدن قادرة على الاستمرار، والتكيف، والعمل بكفاءة حتى في الظروف غير المستقرة.

فالمدينة الذكية المستدامة تعتمد على بنية رقمية متقدمة لإدارة مواردها، وتوظف البيانات في دعم اتخاذ القرار، مع ضمان حمايتها واستمراريتها أنظمتها. كما ترتكز على تخطيط حضري مدروس يقلل من الهشاشة، ويعزز جودة الحياة، ويعيد توزيع الوظائف والخدمات بشكل أكثر كفاءة.

وتتجلى أهمية هذا النموذج في عدد من الأبعاد الرئيسية:

أولاً: المرونة الحضرية.

تُصمم المدن بحيث تكون قادرة على امتصاص الصدمات والتعافي منها بسرعة، من خلال توزيع الخدمات الحيوية وتقليل الاعتماد على النظم المركزية، إلى جانب تعزيز الاكتفاء الجزئي في مجالات مثل الغذاء والطاقة، حيث إن القدرة على التكيف مع أي اضطراب في سلاسل الإمداد أصبحت عنصراً أساسياً في الأمن الحضري.

ثانياً: الاستدامة البيئية كأداة للصمود.

لم تعد البنية التحتية الخضراء مجرد عنصر جمالي، بل أصبحت مكوناً استراتيجياً يعزز مرونة المدن. فحلول التبريد الحضري، والإدارة الفعالة للمياه، وإعادة توظيف المساحات بشكل مرن، تسهم جميعها في تقليل الضغوط البيئية وتحسين القدرة على التعامل مع الأزمات من دون خلق نقاط ضعف مكشوفة.

ثالثاً: الذكاء الرقمي وإدارة الأزمات.

تعتمد المدن الحديثة على أنظمة قادرة على قراءة الواقع في الزمن الحقيقي والاستجابة له بكفاءة. ومن إدارة الخدمات الأساسية إلى أنظمة الإنذار المبكر، يشكل التكامل الرقمي أداة حاسمة في حماية السكان وضمان استمرارية الحياة اليومية.

رابعاً: الأمن السيبراني الحضري.

في ظل الحروب الحديثة، لم تعد الهجمات محصورة في الفضاء المادي، إذ يمكن لاستهداف الأنظمة الرقمية أن يعطل خدمات حيوية بالكامل. لذلك، لم يعد تأمين الشبكات كافياً، بل أصبح من الضروري حماية البيانات، وضمان سلامة البنية الحاسوبية، والحفاظ على استمرارية الأنظمة التي تعتمد عليها المدن في تشغيلها.

خامساً: القرب والتكامل المجتمعي.

يرتكز هذا التوجه على مفهوم المدن المتراصة (Compact Cities)، من خلال دمج السكن والخدمات ضمن نطاقات قريبة تعزز الاعتماد الذاتي. فعلى سبيل المثال، يسهم قرب المدارس والمساجد ومحلات التموين من المناطق السكنية في ضمان استمرارية الحياة اليومية حتى في الظروف الاستثنائية. ومع ذلك، يتطلب هذا النموذج توازناً دقيقاً، بحيث لا تتحول الكثافة إلى عامل مخاطرة. وهنا تبرز أهمية «الترابط الموزّع»، الذي يضمن تكرار الخدمات واستمراريتها حتى في حال تعطل جزء من النسيج الحضري.

وفي هذا الإطار، تبرز مملكة البحرين، بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وبدعم ومتابعة صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، كنموذج يسعى إلى تحقيق التوازن بين التحول الرقمي والاستدامة الحضرية، من خلال تطوير البنية التحتية، وتعزيز الابتكار، ودمج مبادئ الاستدامة في التخطيط والتنمية. وتعكس هذه الجهود توجهاً واضحاً نحو بناء مدن أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع المتغيرات، ولا سيما في ظل ما شهدته المملكة خلال الفترة الماضية من استجابة فعّالة للتحديات الراهنة، حظيت بإشادة على المستوى الدولي.

كما يتمثل أحد أهم أبعاد هذا التوجه في إدراك أن المدن ليست مجرد فضاءات مادية، بل أنظمة مترابطة تعتمد على تكامل الإنسان والتكنولوجيا والبيئة. وفي أوقات التوتر، يصبح هذا التكامل عاملاً حاسماً في الحفاظ على الاستقرار وضمان استمرارية الحياة اليومية.

ويظل التماسك المؤسسي والمجتمعي عنصراً أساسياً في دعم هذا النموذج، حيث تتكامل الجهود الرسمية والمجتمعية لتعزيز قدرة المدن على التعامل مع التحديات بفعالية. ولا يقتصر ذلك على الجوانب التنظيمية، بل يمتد ليشمل تعزيز استدامة المجتمعات وصحتها النفسية، وتقوية الروابط الاجتماعية التي تشكل أساس الاستقرار في أوقات الأزمات. فالمجتمعات المتماسكة والأكثر ترابطاً تكون أكثر قدرة على التكيف، وأكثر ابتكاراً في إيجاد حلول عملية للتحديات، ما يجعل البعد الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من معادلة نجاح المدن في مواجهة الأزمات.

وفي هذا السياق، تواصل جمعية البحرين للمدن الذكية دعم المبادرات التي تجمع بين الابتكار والتخطيط المستدام، وتشجيع تطوير حلول حضرية تسهم في تعزيز مرونة المدن واستعدادها للمستقبل.

ختاماً، لم تعد المدن الذكية المستدامة خياراً تنموياً، بل أصبحت ضرورة استراتيجية، وخط الدفاع الأول في عالم سريع التغير وشديد التعقيد. ومملكة البحرين تمضي بثبات نحو ترسيخ هذا النموذج، بما يعزز قدرتها على مواجهة التحديات وصناعة مستقبل أكثر استقراراً واستدامة.

حفظ الله البحرين قيادةً وشعباً، وأدام عليها نعمة الأمن والاستقرار.

○ رئيس مجلس إدارة جمعية البحرين للمدن الذكية

هل تنجح الجهود الدبلوماسية في وقف الحرب؟

لم يكن مفاجئًا أن يفتح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بابًا للحوار ومساحة للدبلوماسية مع طهران بعد مرور أكثر من شهر على بدء الحرب مع إيران، لأن تفاصيل المشهد السياسي والميداني كانت تشير إلى أن الرئيس ترامب سيعمل على فتح المسار السياسي في ظل عدم قدرة إسرائيل والولايات المتحدة على توجيه «ضربة قاضية» لإيران.

فالحرس الثوري الإيراني لايزال يطلق الصواريخ الباليستية والكروز والصواريخ المجنحة، ولا يمر يوم من دون إطلاق طهران عشرات الطائرات المسيّرة الانتحارية «كاميكازي» من طراز شاهد. بل زاد الأمر تعقيدًا مع استخدام الصواريخ الإيرانية التي تحمل «رؤوسًا عنقودية»، إذ إن اعتراضها بات يسبب خسائر لا تقل عن وصولها إلى أهدافها.

وكان القضاء على البرنامج الصاروخي الإيراني يمثل «السقف الأدنى» في مستويات الأهداف الأمريكية التي أعلنها سيد البيت الأبيض في بداية الحرب، التي بدأت بالقضاء على البرنامج الصاروخي وصولًا إلى إسقاط النظام وتفكيك الدولة الإيرانية.

كما لم يعد أمام البيت الأبيض خيار آخر في ظل عدم التمكن حتى الان من القضاء على البرنامج النووي الإيراني، إذ يوجد نحو 440 كيلوجرامًا من اليورانيوم المخصب بنسبة 60%، ولا تستطيع فرقة «دلتا» الأمريكية الحصول عليها أو حتى إتلافها رغم كل ما يُقال عنها.

وتملك إيران نحو 9800 كيلوجرام أخري من اليورانيوم المخصب بنسب متفاوتة، موزعة على عشرات المواقع داخل مساحة إيران التي تزيد على 1.6 مليون كيلومتر مربع، فضلًا عن عشرات المواقع التي تنتشر فيها أجهزة الطرد المركزي الحديثة من طراز–IR9.

ولهذا، اشترطت مبادرة الرئيس ترامب، التي تتكون من 15 بندًا، سحب جميع اليورانيوم المخصب بكل درجاته إلى خارج إيران، وتفكيك المفاعلات الثلاثة الكبري في نطنز وأصفهان وفوردو.

وهذا يعني أن الحرب لم تقضِ على البرنامج النووي الإيرانيَ، وأن «المسار الدبلوماسي» بات «الممر الإجباري» لواشنطن وتل أبيب للتخلص من البرنامج النووي لطهران.

بقلم:
أيمن سمير ○

وكل ذلك يشير إلى أن رغبة الرئيس ترامب في العودة إلى مائدة المفاوضات مع إيران تمثل نهاية للسيناريوهات التي تحدثت عن إسقاط النظام أو تغيير سلوكه، ولم يعد هناك حديث عن تفكيك الجمهورية الإيرانية.

المؤكد أن عدم تحقيق الأهداف السياسية والعسكرية عبر القوة دفع واشنطن إلى الحديث مجددًا عن «الخيار التفاوضي»، لكن هناك أسبابًا أخرى وراء توجه إدارة ترامب نحو عقد صفقة سياسية تنهي الحرب وتفتح صفحة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط، وهي:

الأول: الإطار الزمني، وفق الدستور الأمريكي، فإن ما يجري من حرب بين إيران والولايات المتحدة منذ 28 فبراير الماضي يُعد «عملية عسكرية» وليس «إعلان حرب».

ويملك الرئيس الأمريكي صلاحية القيام بعملية عسكرية يتراوح مداها الزمني بين أربعة وثمانية أسابيع، وبعد ذلك يتعين عليه الحصول على موافقة الكونجرس بمجلسيه لإعلان الحرب.

وبعد خمسة أسابيع من الحرب لا يضمن الرئيس الحصول على هذا التفويض في ظل الأغلبية الضئيلة للجمهوريين. ومع اقتراب نهاية المهلة، يبدو أن الذهاب إلى طاولة المفاوضات يتوافق مع الإطار الزمني الذي أراده ترامب لحرب «سريعة وخاطفة»، وخاصة أن استمرار الحرب أكثر من أربعة أسابيع لم يكن متوقعًا.

ففي 28 فبراير، قال ترامب إن العملية ستستغرق من أسبوع إلى عشرة أيام، بينما قال بنيامين نتنياهو إنها لن تتجاوز أربعة أيام. لذلك يسعي ترامب إلى تحقيق مكاسب سياسية عبر التفاوض لعدم التمكن من تحقيقها عسكريًا. ويرى داعموه أن الضربات قد تدفع إيران إلى تقديم تنازلات تتعلق ببرنامجها الصاروخي، والاكتفاء ببرنامج نووي سلمي من دون حق التخصيب، وهو ما ترفضه طهران حتى الآن.

كما يُطرح سيناريو «كارثي» لتجاوز قيود الإطار الزمني، يتمثل في اتهام إيران بقتل عدد كبير من الجنود الأمريكيين أو إغراق سفينة عسكرية، بما يتيح لواشنطن إعلان الحرب رسميًا.

الثاني: تأثير المستقلين، تشير استطلاعات الرأي إلى أن نحو 66% من المستقلين، أو ما يُعرف في العالم العربي بـ«حزب الكنبة»، يرفضون استمرار الحرب. وهؤلاء كانوا عاملًا حاسمًا في انتخابات 2024، ولا يمكن لترامب تجاهلهم مع اقتراب انتخابات التجديد النصفي.

فعلي سبيل المثال، يعارض نحو 70% في ولاية بنسلفانيا استمرار الحرب، كما أن 7% فقط من الأمريكيين يؤيدون تدخلًا بريًا. ويرى معظم الأمريكيين أن ذلك سيكون تكرارًا لتجارب أفغانستان والعراق وفيتنام، وخاصة أن احتلال إيران يتطلب نحو 500 ألف جندي.

كل ذلك يضع ضغوطًا كبيرة على ترامب للاتجاه نحو التفاوض، وخاصة بعد استهداف أكثر من 9000 هدف وفق القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM).

الثالث: تعلم الدروس، تقوم إحدى نظريات السياسة الخارجية الأمريكية على أن الخطأ ليس في الفشل، بل في تكراره. ويحذر أنصار ترامب من تحول إيران إلى «مستنقع» جديد، كما حدث في أفغانستان والعراق.

وقد أنفقت الولايات المتحدة نحو تريليون دولار خلال حرب استمرت 20 عامًا على ما يسمى «الإرهاب»، وسقط آلاف الجنود من دون نتائج حاسمة، وفق جامعة براون.

هذا السيناريو يدفع ترامب إلى البحث عن مخرج تفاوضي، مستعينًا بفريقه، منهم جاريد كوشنر وستيف ويتكوف ونائبه جي دي فانس.

الرابع: الثمار السياسية، لم تنجح الولايات المتحدة ولا إسرائيل في تحويل التفوق العسكري إلي مكاسب سياسية حاسمة، ويحذر فريق ترامب من تكرار الخطأ ذاته في إيران، حيث إن استمرار القصف من دون تدخل بري يمنع تحقيق نتائج سياسية.

لذلك، يُنظر إلى المسار التفاوضي كوسيلة لتحقيق مكاسب سياسية، من خلال المطالب التي طرحتها واشنطن في إطار مبادرة الـ15 بندًا، التي نُقلت عبر وسطاء مثل مصر وباكستان وتركيا.

الخامس: التضخم، أدي ارتفاع أسعار الطاقة والشحن والتأمين إلى زيادة التضخم بشكل سريع خلال أسابيع الحرب، مع تراجع الثقة في الملاحة عبر مضيق هرمز.

وفي عام انتخابي، لا يستطيع ترامب تجاهل هذا العامل، وخاصة أن قاعدته الانتخابية «ماجا» ترفض استمرار الحرب، وهو ما يدفع فريقه، على رأسه جي دي فانس وسوزي وايلز، إلى التحرك نحو إنهاء الحرب.

السادس: الحلفاء، خاض ترامب الحرب إلى جانب إسرائيل من دون تنسيق كاف مع الحلفاء الخليجيين أو الأوروبيين أو حلف «الناتو»، وجميعهم يدفعون ثمنها.

فدول الخليج والعراق والأردن تتعرض لهجمات، بينما تواجه أوروبا أزمة طاقة حادة، وارتفعت أسعار الغاز في هولندا بشكل كبير، ما يهدد الاقتصاد الأوروبي. كما تعاني دول آسيوية مثل اليابان وكوريا الجنوبية والهند من اضطراب إمدادات الطاقة. لذلك، يضغط الحلفاء على واشنطن لوقف الحرب سريعًا.

السابع: صعوبة العمل البري، تشكل العمليات البرية في إيران مخاطرة كبيرة، نظرًا إلى طبيعة الجغرافيا والقدرات الدفاعية الإيرانية. وحتى العمليات المحدودة، مثل السيطرة على جزيرة خرج، تمثل تحديًا عسكريًا كبيرًا.

في المقابل، يتيح المسار التفاوضي ضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز واستعادة استقرار أسواق الطاقة.

الخلاصة: يتضح أن واشنطن عادت إلى المسار التفاوضي، وهو مسار كانت إيران تنتظره منذ بداية الحرب. لكن يبقى السؤال حول «المساحة المشتركة» التي يمكن أن يلتقي فيها الطرفان ويمكن للجهود الدبلوماسية للوسطاء ان تنجح في توظيفها من أجل إقناع واشنطن وطهران بسرعة وضع نهاية للحرب، ويرتبط ذلك أيضا بحجم التنازلات التي قد تحفظ ماء الوجه لكل من ترامب والقيادة الإيرانية.

○ باحث وخبير في العلاقات الدولية.

العرب ومواجهة العدوان الإيراني

ما زالت ثلاثية الحكمة والعقلانية والواقعية السياسية الناظم والضابط لسياسة وقرارات قيادات الدول العربية التي تتعرض لعدوان فارسي (إيراني) بامتلاكها قدرة الدفاع عن سيادتها وأراضيها وأمن وسلامة شعوبها، حتى لا تتحقق الأهداف المتقاطعة لإسرائيل وإيران على حد سواء من هذه الحرب فكلاهما معني بإضعاف الدول العربية، والتشكيك بقدراتها على حماية سيادتها، وضرب مقومات العمق الاستراتيجي العربي للشعب الفلسطيني وقضية الأمة العربية المركزية (قضية فلسطين).

بقلم:
موفق مطر ○

إن نتنياهو من جهته يعمل على شطب فلسطين من الخريطة الجغرافية السياسية (الجيوسياسية) في الشرق الأوسط، وإعادة رسمها من دون دولة فلسطين، ذلك أن الوجه الجديد للشرق الأوسط – وفقا لخطة حكومة الصهيونية الدينية التي يرأسها نتنياهو – سترسمه ذات الأقلام الحربية التي ستحدد النتائج النهائية لهذه الحرب، وبذات الوقت سيستغل العدائية ورغبة الانتقام والسيطرة المتأصلة لدى النظام الإيراني على الدول العربية، لتحقيق هدفه بجعل الدول العربية المستهدفة (دول الخليج العربي) في دائرة جبهة واحدة مشتركة مع إسرائيل ضد إيران، أي طمس حقيقة واتجاهات الصراع (العربي – الصهيوني) باعتباره نضالا وطنيا فلسطينيا وقوميا عربيا ضد خطر وجودي يجسده المشروع الاستعماري الدولي الصهيوني وتفصح عنه دون حرج سياسة دولة الاحتلال والاستعمار الاستيطاني (إسرائيل) التي ما زالت ترى حدود إسرائيل الكبرى ما بين (الفرات والنيل).

إننا نعتقد في هذا السياق أن الذين خدموا نتنياهو بالمعلومات لتحقيق النجاح في الضربات العسكرية الكبرى على القيادة الإيرانية، ووكلائها في المنطقة، يدفعون باتجاه رفع وتيرة العدوان على دول الخليج العربي والمملكة الأردنية الهاشمية، وزيادة الضغط عليها لإجبارها على الانخراط في الحرب، وبذلك تتحقق أهداف رئيس حكومة الصهيونية الدينية (نتنياهو) الذي استخدم وسيستخدم كل قدرات دولته الاستخباراتية والأمنية والعملياتية والحربية لإقناع «العرب بأن مصيرهم مرتبط بمصير إسرائيل» وذلك لتثبيت خريطة إسرائيل في الشرق الأوسط بعد شطب خريطة فلسطين، ليس فقط دولة فلسطين على حدود الرابع من يونيو لسنة 1967 التي باتت جزءا من خريطة العالم المعتمدة لدى الشرعية الدولية ومنظماتها، بل فلسطين الراسخة والثابتة في ذاكرة وثقافة أمة الإنسان وشعوبها الحية والحضارية.

إن ثقتنا بعمقنا العربي الاستراتيجي، بالشعوب العربية وقياداتها، مصدرها الإيمان بالمصير المشترك، فالدول العربية موجودة ما دامت فلسطين موجودة، وفلسطين ستبقى موجودة ما دامت الدول العربية تدافع عن وجودها وترسم معالم سيادتها بقراراتها الوطنية المستقلة، ووعيها المتنامي ويقظتها الدائمة في مواجهة الأدوات التنفيذية المكلفة بخلخلة بنيان سيادتها وأنظمتها السياسية، وفتح بوابات قلاعها، للطامعين بالسيطرة على ثرواتها ومواقعها الاستراتيجية.

إن هذه الأدوات التي لعبت أدوارا فظيعة في تأجيج النعرات المذهبية، هي ذاتها اليوم التي تقف مهللة للعدوان الفارسي، وأبعد من ذلك تحاول منحه الشرعية بحجة تعرض المعتدي الإيراني لعدوان إسرائيل، وكأن الشعوب العربية وقياداتها لا تعلم الخدمة التي قدمتها هذه الأدوات لإسرائيل.

فهؤلاء يعلمون، كما نعلم ومعنا الأشقاء العرب والشعوب المحبة للسلام في العالم أن الحروب الكبرى التي شهدتها أرض وطننا العربي إحدى ساحاتها الرئيسة، كان الخاسر الأكبر فيها فلسطين والشعب الفلسطيني، وأن نتائج هذه الحرب ستمضي على ذات المنوال إن اندفعت القيادات العربية إلى ميادينها، بلا حسابات دقيقة وقراءات متبصرة، وإن لم تضع النقاط على الحروف، والخطوط والدوائر الحمراء، وتسمي مكامن الخطر الوجودي الداهم من الخارج، وتُسقِط القناع عن وجوه أدواته المدمرة، التي تنتقل من مرحلة العبث في بنيان مجتمعاتنا العربية، إلى مرحلة الهجمات المرتدة في اللحظات المصيرية.

أما هذه الحرب فإن نتائجها ستكون كارثية على الشعوب العربية التي سمحت لأحزاب وجماعات وتيارات باستغلال قضيتها المركزية (قضية فلسطين) لإشغالها عن الانتصار لقضاياها الوطنية، وحرف مساراتها، التي ستصب حتما في صالح القضية المركزية المشتركة للأمة العربية، إذا طبقت وفقا لقاعدة التكامل والتوازي، واستقلالية القرار، والفهم الصحيح لمعنى الوطنية والانتماء الوطني وسيادة الدولة.

○ كاتب من فلسطين.